

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة  
البحرين المشارك في المؤتمر  
الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات  
والنساء في مراكز صنع القرار  
بدول مجلس التعاون لدول الخليج  
العربية، والذي عُقد في الإمارات  
العربية المتحدة خلال الفترة من  
٣٠ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م



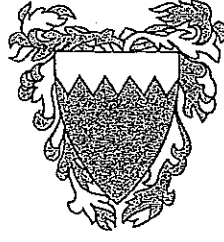
## التقارير

تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد في أبوظبي في الفترة من ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م.

### ملاحظة:

- في حال رغبة أحد السادة أعضاء اللجنة التنفيذية الإطلاع على مرفقات التقرير، يمكن طلبها من إدارة الشعبة البرلمانية.
- تم إعادة تنسيق ومراجعة التقرير من قبل إدارة الشعبة البرلمانية، و تم عرضه على جدول الأعمال بعد أخذ موافقة رئيس الوفد.





مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على اللجنة البرلمانية	
التاريخ: ٢٠٠٧/١٠/٢٥	الوقت: ١٥/٩

التاريخ: (الثلاثاء) ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٧ م

صاحب المعالي السيد خليفة بن أحمد الظهري الموقر

رئيس مجلس النواب

رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

فإنه ليسرني أن أرفق لمعاليتكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة أبوظبي خلال الفترة من ٣٠ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ م.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر التحيات

ألس توماس سمعان

ألس توماس سمعان

النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى

رئيس وفد الشعبة البرلمانية المشارك



المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار  
بدول مجلس التعاون الخليجي

Second Regional Conference of Women Parliamentarians  
and Women in Decision Making Positions of the GCC States

Abu Dhabi - UAE - 30-31 October 2007



## تقرير

وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في  
المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع  
القرار بدول مجلس التعاون الخليجي

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ م





برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ، نظم المجلس الوطني الإتحادي بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون الخليجي يومي ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م في إمارة أبوظبي ، بمشاركة وفود كل من ( مملكة البحرين، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة ) وشاركت الجمهورية العربية اليمنية في هذا المؤتمر بصفة مراقب .

### الوفد المشاركون:

شاركت الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بوفد مكون من:

- ١- سعادة الأستاذة ألس توماس سمعان - النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى - رئيس الوفد
- ٢- سعادة الدكتور بهية جواد الجشي - رئيس لجنة الخدمات - مجلس الشورى.
- ٣- سعادة المحامية دلال جاسم الزايد - رئيس لجنة المرأة والطفل - عضو لجنة الشؤون التشريعية - مجلس الشورى
- ٤- سعادة المحامية رباب عبد النبي العريض - عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية - مجلس الشورى
- ٥- سعادة الأستاذة سميرة إبراهيم رجب - عضو لجنة الخدمات - مجلس الشورى.
- ٦- سعادة الدكتورة عائشة سالم المبارك - نائب رئيس لجنة الخدمات - مجلس الشورى.
- ٧- سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح - عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية - مجلس الشورى.
- ٨- سعادة النائب لطيفة محمد القعود - عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - مجلس النواب
- ٩- سعادة السيدة منيرة عيسى بن هندي - عضو لجنة الخدمات - نائب رئيس لجنة المرأة والطفل - مجلس الشورى.
- ١٠- سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ - عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - مجلس الشورى.
- ١١- سعادة الفاضلة وداد محمد الفاضل - عضو لجنة المرافق العامة والبيئة - مجلس الشورى.

### المرافقون الإداريون:

- ١- يوسف مرهون - أخصائي إعلام ( مرافق إعلامي) مجلس الشورى.
- ٢- سلمان مرزوق - أخصائي شؤون أعضاء ( مرافق إداري) مجلس الشورى.

## الهدف من المؤتمر:

هدف المؤتمر إلى متابعة نتائج أعمال المؤتمر الأول الذي عقد في مملكة البحرين خلال الفترة من ٤ - ٥ يوليو ٢٠٠٦ م بعنوان "الملتقى الإقليمي للبرلمانيات والقيادات بدول مجلس التعاون الخليجي".

كما هدف المؤتمر إلى مناقشة التحديات والمشكلات التي تواجه النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار والتطور والتقدم الذي تحقق للمرأة الخليجية في مجال المشاركة السياسية وخوضها لتجربة الانتخابات البرلمانية، ومناقشة المسائل المتعلقة بمهارات العمل البرلماني والسياسي، وذلك من أجل تقوية معارف المرأة بالعملية السياسية، ومناقشة التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في العملية السياسية، والوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات وتبادل الخبرات.

ويأتي هذا المؤتمر ضمن سلسلة المؤتمرات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بدور المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وتطوره في كافة المجالات لاسيما المجال السياسي والمشاركة السياسية في العمل البرلماني.

## أعمال المؤتمر:

افتتحت أعمال المؤتمر يوم الثلاثاء الموافق للثلاثين من أكتوبر للعام ٢٠٠٧ م في تمام الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت دولة الإمارات العربية المتحدة بكلمة ألقاها معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي نيابة عن راعي المؤتمر سمو الشيخ فاطمة بنت مبارك وأكد خلالها على دور هذا المؤتمر في تعزيز العلاقات وتنميتها بما يدعم دور المرأة الخليجية انسجاماً مع التطورات العالمية والمستقبلية، مشيراً إلى أهمية تعميق دور المرأة في العملية السياسية، مثنياً في الوقت نفسه ما يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من اهتمام للمرأة والذي عكسها الواقع الحالي من خلال تبوأ المرأة جميع المناصب القيادية.

وأكد معالي الشيخ نهيان على أهمية أن يبحث المؤتمر في الأسباب والسبل، التي تحقق المزيد من التقدم والتطور، وأن يضع الحلول وخطط العمل الملائمة، التي تتفق وطبيعة المجتمع الخليجي وتراعي خصوصيته من أجل إزالة كافة العقبات، التي تحول دون انطلاق المرأة وتقدمها.

بعدها ألقى معالي السيد عبد العزيز عبد الله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات الشقيقة كلمة أكد فيها على أن المرأة الخليجية حققت إنجازاً وتقدماً ملموساً في مختلف الميادين إلى الحد الذي جعل دول الخليج العربية تتجاوز الحديث عن حقوق المرأة إلى الحديث عن تمكينها لممارسة حقوقها الدستورية والقانونية بواقعية وتفاؤل.

كما ألقى سعادة السيد اندريز جونسون أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر أشار من خلالها إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر ودوره في تعزيز دول المرأة الخليجية، مشيراً إلى التقدم الذي حققته المرأة الخليجية، معرباً عن سعادته بوجود الوفد المتميز من مملكة البحرين خاصة وأن هذا الاجتماع يأتي بعد الاجتماع الأول الذي انعقد في مملكة البحرين، مما يؤكد وجود رغبة حقيقية في مواصلة العمل من أجل الارتقاء بالمشاركة السياسية للمرأة.

و ألقى سعادة الدكتورة أمل عبد الله القبيسي - رئيس وفد الإمارات المشارك وعضو المجلس الوطني الاتحادي كلمتها في افتتاح أعمال المؤتمر حيث أكدت على الدعم المستمر الذي حظيت به المرأة في الدول الخليجية، مشيدة بالدعم الدائم لقضايا المرأة من جانب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

#### جلسات المؤتمر :

ناقش المؤتمر على مدى يومين عدداً من المحاور حول المرأة والمشاركة السياسية والوسائل والآليات لتمكين المرأة في العملية السياسية، والمرأة في البرلمان كيف يحدث التغيير ، وكيف يمكن النوع الاجتماعي في البرلمان، والتحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار، ودور المنظمات النسائية في دعم النساء البرلمانيات، والنساء في مراكز صنع القرار .

الجلسة الأولى:

ورقة السيدة كارين جبر

مدير برنامج الشراكة بين الرجل والمرأة في الاتحاد البرلماني الدولي

بعنوان "مكانة المرأة في السياسة عالمياً وإقليمياً"

التوجهات والإحصائيات والآليات المتعلقة بتعزيز النساء في المجال السياسي

ركزت الجلسة الأولى على عدة محاور مرتبطة بمشاركة المرأة في العملية السياسية، ومكتسبات وإخفاقات المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إلقاء الضوء على التوجهات والإحصائيات والآليات لتعزيز دور المرأة سياسياً.

وفي كلمتها خلال الجلسة التي عقدت تحت عنوان " المرأة والمشاركة السياسية الوسائل والآليات لتمكين المرأة في العملية السياسية" قالت السيدة كارين جبر مدير برنامج الشراكة بين الرجل والمرأة في الاتحاد البرلماني الدولي، إن متوسط نسبة النساء في جميع برلمانات العالم بلغ رقماً قياسيماً غير مسبق في العام ٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة ١٧% وهي تزيد بنسبة ٥٠% عن معدلات العام ١٩٩٥ الذي كانت تحتل فيه النساء ١١,٣% من المقاعد البرلمانية.

وأضافت أنه في يناير من العام الجاري زاد عدد صاحبات المناصب العليا في البرلمانات عن أي وقت مضى، فمن ضمن ٢٦٢ على المستوى العالمي ٣٥ منصباً منها تتولاها النساء، كما أن المرأة أُنْتُخبت رئيساً للبرلمان في عدد دول منها الولايات المتحدة الأمريكية، وجامبيا، وسوازيلاند، وتركمانستان، مشيرة إلى أن عدد السيدات في البرلمانات بلغ ١٨٩ سيدة في العام ٢٠٠٧ مقارنة مع ١٧٦ سيدة في العام ١٩٩٥.

وأشارت جبر أن متوسط نسبة اشتراك النساء في برلمانات الدول العربية يبلغ حالياً ٩,٦%، حيث تضاعت خلال السنوات العشر الماضية، وبلغت نسبة مشاركة النساء في برلمانات الدول الاسكندنافية ٤١,٦%، وفي أوروبا ٢٠,٤%، وفي الأمريكتين ٢٠%، وفي دول شبه الصحراء الأفريقية ١٧,٢%، وفي آسيا ١٦,٦%، وفي دول المحيط الهادي ١٣,١%.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لوحظت مشاركة النساء في أكثر من دولة في الانتخابات البرلمانية، ففي دولة الإمارات شارك كل من النساء والرجال في الانتخابات والتصويت للمرة الأولى في العام الفائت، حيث تمكنت تسع سيدات من دخول البرلمان بما يمثل ٢٢,٥% من

المقاعد. أما في البحرين فقد تم انتخاب امرأة واحدة في المجلس النيابي وتم تعيين احد عشرة سيدة في مجلس الشورى. بما يشكل ٢٥% من الأعضاء، وفي الكويت تم ترشيح السيدات لأول مرة. وقالت جبر إن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على قرار النساء دخول المجال السياسي، مثل مواثمة السياسة مع الأسرة، والحصول على التأييد الترشيجي والانتخابي في الأحزاب، والحصول على الدعم المالي، وثقة المجتمع في ظل توافر الإصلاحات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى أنه مازال نظام القيم والأعراف في السياسة من العوائق الرئيسة في سبيل دخول المرأة المعترك السياسي.

وأضافت أن هناك كذلك مجموعة من العوامل المؤثرة على نجاح دخول السيدات مجال السياسة، منها نظام الترشيح والانتخابات والذي يحدد نسبة للنساء مقابل الأغلبية، والتأييد الذي تلقاه المرأة سواء من الحزب أو من الأسرة، ووجود شبكة جيدة من العلاقات، إلى جانب توفر الدعم المالي والإرادة السياسية والتواصل. مؤكدة أنه لا بد من توفير الآليات التي تيسر دخول النساء المجال السياسي كتوفير الحوافز للاشتراك في الأحزاب، والتدريب وتنمية المهارات، وتخصيص نسبة من المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، ووضع نظام للنصاب الترشيجي في الانتخابات.

وأوضحت أن نظام النصاب الترشيجي الانتخابي (أو الكوتا) يساهم في الإسراع في التغيير ويمثل استراتيجية تختصر الطريق لبلوغ الأهداف، ويساعد على توفير بداية متساوية، بما يؤدي إلى تحقيق هدفين استراتيجيين، أولهما اتخاذ الإجراءات التي تكفل وصول المرأة إلى هياكل السلطة، وثانيهما تعزيز قدرات السيدات على الاشتراك في صنع القرارات و تبوأ المواقع القيادية. وأشارت جبر في ورقتها إلى أنه في نظام النصاب الترشيجي الانتخابي. يجب أن يكون هناك حد أدنى لنسبة المرشحات من النساء وفقاً للتشريعات القانونية بما يضمن عددا محددًا من المقاعد، موضحة أن هناك ٦٨ دولة تطبق نظام النصاب تبلغ نسبة النساء في برلمانها ٢٢% فيما لا تطبق ١١٨ دولة هذا النصاب وتمثل السيدات ١٤% فقط من عدد أعضاء برلمانها. مؤكدة أنه يجب تناغم وتفاعل مجموعة من العناصر والعوامل التي تعزز إحداث التقدم والتغيير على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ورقة الدكتور خالد علوش

المنسق الإقليمي للأمم المتحدة وممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

في دولة الإمارات العربية المتحدة

بمعنوان "تقارير التنمية البشرية للدول العربية"

الدكتور خالد علوش المنسق الإقليمي للأمم المتحدة وممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أشار خلال ورقته إلى أهمية تقارير التنمية البشرية للدول العربية في إبراز مجموعة من القضايا والتحديات المهمة التي تواجه المنطقة خاصة في مجالات مثل الحوكمة وحقوق الإنسان التي ساهمت في إقامة حالة من الحوار البناء حول تلك الموضوعات.

وألح على تركيز تقرير عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ على أوضاع المرأة العربية والذين أظهرت تبايناً واضحاً بين دول المنطقة، وذكر بأن نتائج وتوصيات تلك التقارير قد لا تعكس الواقع بشكل دقيق إذا ما أخذ في الاعتبار مجموعات إقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تطرق إلى المكاسب التي حققتها المرأة العربية في مجال المشاركة السياسية وحصولها على حق التصويت والترشح للمجالس النيابية، مشيراً إلى الصعود المستمر للمرأة العربية في المراكز القيادية العليا. وقدم علوش مثالا بعدد النساء ممن تمكن من تبوأ مناصب وزارية في دول منطقة الخليج قائلاً أنهن واحدة في مملكة البحرين و اثنتين في دولة الإمارات، وثلاث في عُمان، وواحدة في الكويت، وواحدة في قطر.

وقال إنه على الرغم من تلك الإنجازات فلا تزال المرأة العربية تواجه بعض التحديات المتمثلة في حرمانها من حق التصويت وخوض الانتخابات والترشح لها، إضافة إلى العوائق الناجمة عن نظرة المجتمع للمرأة على أنها تحتاج دائماً إلى الحماية والإرشاد خاصة في بعض الأمور مثل الزواج والسفر.

وخلص المتحدث إلى أن النهضة العربية المنشودة لن تتحقق إلا بمشاركة المرأة في ترسيخ ركائز ودعائم هذه النهضة، حيث قدم مجموعة من التوصيات التي شملت ضرورة الاحترام الكامل لحقوق المواطنة لجميع النساء العربيات وحماية حقوقهن في المسائل المتعلقة بالشؤون الشخصية والعائلية وإيجاد الضمانات التي تكفل الاحترام الكامل لحقوق الحرية الشخصية لهن، موضحاً أن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحاً تشريعياً ومؤسسياً يهدف إلى تأكيد التوافق مع المعايير الدولية في مجالات حماية حقوق الإنسان بما في ذلك جملة الحقوق التي أوردتها المواثيق الدولية.

ورقة السيدة مارغريت مينساه وويليامز  
عضو البرلمان ونائب رئيس المجلس الوطني ( ناميبيا )  
بعنوان "كيف يمكن إحداث التغيير"

جلسة العمل الثانية انعقدت تحت عنوان " كيف يمكن إحداث التغيير؟" تحدثت فيها سعادة السيدة مارغريت مينساه وويليامز ، عضو البرلمان ونائب رئيس المجلس الوطني ( ناميبيا ) حيث كانت الجلسة بمثابة دليل عملي للنساء البرلمانيات بشكل خاص حول كيفية إحداث التغيير الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات المدروسة.

وبحث المجتمعون خلال هذه الجلسة الوسائل المتاحة للتأثير في العملية السياسية وفي إحداث التغيير المطلوب. كما شارك الخبراء الدوليون بتقديم نصائح قيمة حول سبل تعزيز العلاقة بين البرلمانيات وزملائهم البرلمانيين تحقيقا للتكامل المنشود والمشاركة السياسية الحقيقية. وركزت هذه الجلسة على أهمية إرساء التعاون بين النساء البرلمانيات على المستوى الإقليمي نظرا لتشابه التحديات وضرورة الاستفادة من الخبرات التشريعية الإقليمية لتحفيز الدول على استصدار تشريعات تعزز حقوق المرأة في الدول التي تفتقر إليها.

الجلسة الثالثة:

تحدثت خلال الجلسة التي عقدت مساء يوم الثلاثاء تحت عنوان "أثر تضمين فكرة النوع الاجتماعي في العمل البرلماني" كل من الدكتورة سو كورو رايس، رئيس صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة لدول آسيا المطللة على المحيط الهادي والدول العربية والسيدة خيرية لاغا، عضو البرلمان التونسي.

رئيس صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة لدول آسيا المظلة على المحيط الهادي والدول العربية

بشأن "توحيد نوع الجنس في البرلمان"

وناقشت الجلسة الثالثة من المؤتمر ورقة العمل التي قدمتها الدكتورة سو كورو رايس والتي حاولت من خلالها تقديم صورة للعلاقة التي تربط المرأة بالبرلمان ووصفتها في مقدمة الورقة بـ "رحلة" تأخذ المرأة من مرحلة المستحيل والتي تركز على فكرة أن السياسة هي منطقة يحتكرها الرجال، إلى مرحلة "الغير ممكن" وهي المرحلة التي تتميز بالمعوقات الثقافية والهيكلية، مشيرة إلى أن هذه الرحلة تنتهي إلى نقطة لا فرار منها وهي نقطة الجدل التي تحفل بالتساؤلات حول المرأة ومطالبتها بالمشاركة السياسية وهل هي أهل إلى ذلك وغيرها من الأسئلة التي تدور في ذات الموضوع.

و أشارت الدكتورة رايس إلى مسألة التفريق على أساس النوع الاجتماعي وقالت أنه لا بد من العمل على رفع وعي أعضاء البرلمانات سواء من الرجال أو النساء حول تلك القضية والعمل على منح فرص متكافئة للجنسين للوصول إلى موارد المعلومات والمعرفة دون تفرقة على أساس النوع، مع العمل على ترسيخ روح تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في البرلمان والعمل على دحض فكرة التمييز على أساس النوع الاجتماعي .

وطالبت رايس بمنح المرأة الفرصة كاملة في تبوء المراكز البرلمانية العليا وتمكينها من الوصول إلى مناصب رئيس، وأمين عام البرلمان وكذلك رئاسة اللجان الفرعية والمتخصصة، كما طالبت بالعمل على تفعيل دور أعضاء وعضوات المجالس البرلمانية كعناصر نشطة تساهم في إحداث التغيير الإيجابي المنشود، كما دعت إلى التفاعل مع القواعد والقوانين البرلمانية بشكل حيادي تام بعيدا عن أية اعتبارات ترتبط بالنوع الاجتماعي وذلك من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في البرلمانات، مشددة على ضرورة مواكبة الموارد اللوجستية (من بنى أساسية وتجهيزات تقنية) والمعلوماتية لاحتياجات أعضاء البرلمان من الرجال والنساء على حد سواء دون تفرقة أو تمييز.

وعلى الصعيد الإجرائي، رأت المتحدثة أنه لا بد من مراجعة كافة القوانين المحددة لطبيعة مشاركة المرأة وخاصة في النواحي القانونية والتشريعية وكذلك الأمور ذات الصلة مثل مراجعة تفاصيل ميزانيات الدول، وذلك في ضوء مقررات الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).



وأشارت الدكتورة رايس إلى أهمية مراقبة تنفيذ القوانين الوطنية ومنها قوانين مناهضة العنف ضد المرأة والمعاهدات الدولية مثل القضاء على التمييز ضد المرأة ، ومنهاج عمل بكين ، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وتطبيق المعايير التي تم إقرارها ضمن اتفاقية استوكهولم ١٣٢٥.

### ورقة عمل السيدة خيرية لاغا، عضو البرلمان التونسي

بعنوان "مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار"

قالت السيدة خيرية لاغا، عضو البرلمان التونسي، في الورقة التي قدمتها بعنوان " مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار " أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية عموماً، وفي تولي المناصب القيادية العليا خصوصاً ظاهرة حديثة جداً في كل أنحاء العالم، مستعرضة تطور التجربة التونسية في هذا المجال وتاريخ مشاركة المرأة التونسية في البرلمان حيث جاءت مسألة النهوض بالمرأة ضمن أوليات النخبة المستتيرة في تونس.

وأشارت البرلمانية التونسية إلى مشروع الإصلاح الحضاري الشامل في تونس وأثره في دعم وتشجيع حقوق المرأة والذي مثل مرجعية أساسية لمجموعة من الإصلاحات التالية والتي أولتها القيادة التونسية اهتماما كبيرا حرصا على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وما تضمنه ذلك من تعديلات دستورية وتشريعية متعلقة بتنظيم الانتخابات والأحزاب السياسية مع إقرار مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس أو اللون، مشيرة إلى تطابق القانون التونسي مع القانون الدولي في مجال تطوير حقوق المرأة وخصوصاً مع أحكام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩).

وعرضت السيدة خيرية لاغا مجموعة من الإحصاءات المهمة التي تبرز مستوى المشاركة النسائية في الحياة السياسية التونسية وقالت إن حضور المرأة في مجلس النواب التونسي خلال الفترة النيابية الحالية ٢٠٠٤-٢٠٠٩ يقارب نسبة ٢٣ ٪، مقارنة بنسبة لم تتجاوز ٥,٦ ٪ سنة ١٩٨٦، مشيرة إلى أن الحكومة تضم في عضويتها سبعة نساء بينما تشمل عضوية مجلس المستشارين ١٦ امرأة بينما يمثل النساء نسبة ٢٥ ٪ من أعضاء المجلس الدستوري، ونسبة ٢٠ ٪ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع انتخاب امرأة لتولي منصب نائبة رئيس المجلس، إضافة إلى قطاع القضاء الذي تمثل فيه المرأة التونسية نسبة ١٣,٣ ٪.

واختتمت لاغا مداخلتها بالتأكيد على أن حضور المرأة في مراكز اتخاذ القرار لم يحقق هذه النسب

صدفة بل جاء كنتيجة طبيعية لاستراتيجيه ثابتة وواضحة، مؤكدة الدور الكبير المنتظر من المرأة في تفعيل مشروع النهضة الحضارية التونسية في الوقت الذي أصبحت فيه المرأة تمثل حصنا من حصون الحداثة والتقدم في تونس، وعاملاً للرفي المتوازن لشعبها.

اليوم الثاني من أعمال المؤتمر ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م

#### الجلسة الرابعة :

في جلسة العمل الرابعة تم استعراض ثلاث أوراق عمل قدمتها سعادة الدكتورة أمل القبيسي عضو المجلس الوطني الاتحادي رئيسة وفد المجلس الاتحادي بدول الإمارات العربية المتحدة وسعادة السيدة فاطمة المري عضو المجلس الوطني الاتحادي وسعادة الدكتورة نضال محمد الطنجي.

#### المحور الأول:

ورقة عمل سعادة الدكتورة أمل القبيسي

عضو المجلس الوطني الاتحادي

بعنوان " الحقوق السياسية للمرأة الخليجية "

تناولت ورقة العمل التي قدمتها الدكتورة القبيسي الإشكاليات المرتبطة بالحقوق السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودارت حول مشكلات التمكين السياسي للمرأة، والتحديات التي تواجهها في مجال العمل السياسي، إضافة إلى شمول الورقة على أفكار ورؤى مستقبلية للمناقشة حيال مشاركة المرأة السياسية.

وأشارت الدكتورة أمل القبيسي إلى تدني مستوى مشاركة المرأة الخليجية في الحياة البرلمانية وخاصة على مستوى الترشح للانتخابات وفتت الى وجود قلة واضحة في التمثيل النسائي في المجالس النيابية والمحلية في المنطقة، مع ضعف فرص المرأة في الوصول إلى المواقع القيادية في مراكز اتخاذ القرار.

وعزت الدكتورة القبيسي سبب تراجع المشاركة النيابية للمرأة في المنطقة إلى رزمة من التحديات أوجزتها في مجموعة من النقاط الأساسية تضمنت طبيعة المجتمع الخليجي، وضعف التنظيم النسائي في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها السياسية، وعدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن

السياسي والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي إضافة إلى عدم سعي النساء البرلمانيات أو النساء في مراكز صنع القرار إلى الأخذ بالمبادرة في معالجة التحديات التي تواجه المرأة الخليجية.

وأكدت الدكتورة القيسي أهمية امتلاك المرأة للموارد الاقتصادية في تعزيز فرصتها في المشاركة السياسية، كما شددت على أهمية وعي المرأة بطبيعة المجتمع بما يزيد من وعي المجتمع بطبيعة دورها معززا بذلك فرص مشاركتها السياسية، في حين حذرت من أن مشكلة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء في دول الخليج يعتبر من أهم العوامل التي تعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة.

ولفتت إلى أهمية تخصيص حصص للنساء في المجالس البرلمانية، وقالت إن ذلك سوف يقدم نموذجاً للمشاركة السياسية وسيفعل زيادة المشاركة السياسية للنساء، مشيرة إلى مناهج بكين الصادر عن مؤتمر المرأة العالمي الرابع في عام ١٩٩٥ ومطالبته حكومات العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠ بالمائة.

المحور الثاني:

ورقة سعادة السيدة فاطمة المري

عضو المجلس الوطني الاتحادي

بجوان الورقة التعليم والمرأة الخليجية:

"الإمارات نموذجاً"

ركزت ورقة العمل التي قدمتها سعادة السيدة فاطمة المري عضو المجلس الوطني الاتحادي بدول الإمارات العربية المتحدة على موضوع تعليم المرأة الخليجية وأثره في تفعيل دورها السياسي، حيث تطرقت إلى مجموعة من الإحصاءات التي حاولت من خلالها رصد واقع التعليم في المنطقة وأثره في تخريج أجيال من الفتيات المثقفات ممن يتمتعن بالوعي الكافي لتعزيز فرص مشاركتهن السياسية، وقالت نظراً لارتفاع عدد الخريجات الإناث مقارنة بالذكور فقد تلجأ بعض المؤسسات إلى تعيين الذكور أولاً ضمناً للفرص المتكافئة للرجل لشغل الوظائف.

وقالت: "وصل عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي إلى ضعف عدد الذكور في الفترة ما بين

عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤ مشيرة إلى أن الاستمرار في الوضع الحالي سيؤدي إلى وصول نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الجامعية إلى ١٦٧% في عام ٢٠١٥".

وأشارت إلى إشكالية تمويل التعليم في دولة الإمارات والتي انعكست ملاحظتها في محدودية الموارد المالية مع الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، وغياب دور القطاع الخاص في دعم مشروعات التعليم العالي، وارتفاع تكلفة الطالب في ظل النمو المعرفي والتقني وتطور أساليب التعليم، والزيادة المضطردة في أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة، واعتماد سياسة التعليم الجاني في مختلف مراحل التعليم سواء العام أو الجامعي،

واستشهدت بنتائج إحدى دراسات تمويل التعليم العالي في الدولة والتي أكدت أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية ستحتاج بحلول عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ١,٦ مليار درهم لتمويل متطلباتها التعليمية.

وقالت سعادة السيدة فاطمة المري أن هناك إشكالية تدور حول استمرار الارتفاع في عدد الإناث المنتحقات بالتعليم الجامعي والذي يثير بعض التساؤلات على الآثار الاجتماعية التي قد تخلفها تلك الظاهرة مثل تأخر سن الزواج لدى الفتيات، وزيادة فرص التحاق المرأة بسوق العمل مما يعني تنامي أعداد الأسر التي تعتمد على المرأة في إعالتها وبالتالي إعادة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة بشكل لا يرضى عنه الرجل أحياناً، بينما في المقابل يرى البعض أن ارتفاع نسب التحاق المرأة بمؤسسات التعليم العالي إلى زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية كما ونوعاً.

وتطرقت إلى دور وسائل الإعلام في دعم قضايا المرأة خاصة في مجال التعليم، حيث ألفت بمسؤولية كبيرة على عاتق الإعلام في دعم المرأة وإذكاء ثققتها في قدراتها ودعت وسائل الإعلام إلى العزوف عن تسويق قيم مادية ومعنوية لا تتناسب مع اتجاهات المرأة الايجابية، وقد تسهم في تشكيل وعي زائف لدى المرأة عن ذاتها وهو ما يمكن أن نسميه (False Gender Consciousness) يفضي إلى تقلص مساحة الوعي الحقيقي لدى المرأة عن دورها وإمكاناتها وإسهاماتها الحقيقية والممكنة داخل المجتمع، ومن ثم يجد من فرص مشاركتها على كافة المجالات ومن بينها المجال البرلماني.

ورقة الدكتورة نضال محمد الطنجي

بعنوان " فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل "

وفي الورقة التي حملت عنوان " فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل"، تطرقت سعادة الدكتورة نضال محمد الطنجي إلى التحديات التي تواجه المرأة العاملة بشكل عام في منطقة الخليج وقالت إنها ترتبط بثلاثة محاور أساسية أولها محور التنمية المستدامة والإشكاليات التي صاحبت متطلباتها من صقل مهارات المرأة وتوفير برامج تدريبية وتوفير بيئة العمل المناسبة صحياً واجتماعياً للمرأة.

وأشارت إلى انعكاسات ظاهرة العولمة على فرص المرأة الخليجية بما أسفرت عنه تلك الظاهرة من تأثيرات تقنية ومعلوماتية في الوقت الذي ما زالت المرأة الخليجية تتعامل مع هذه الظاهرة وتوابعها بمفاهيم تقليدية مما أدى إلى عدم انخراطها في الكثير من مجالات المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، مضيئة إلى ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية التي تظهر آثارها في تفاوت فرص الرجل والمرأة في سوق العمل وغياب التطبيق العملي للدعوات المنادية بإزالة تلك الفوارق في المنطقة.

وربطت بين قدرة سوق العمل على استيعاب المرأة الخليجية ومجموعة من العناصر الهامة من بينها التشريعات والقوانين، وفرص التأهيل والتدريب، والتوزيع الجغرافي لفرص العمل، مستعرضة انعكاسات تلك العناصر على تحديد شكل وحجم ومستوى مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة.

وأحث في ختام ورقتها إلى أن بعض الحكومات الخليجية قد تواجه أحيانا بعض الصعوبات في فرض حصة معينة للإناث في سوق العمل في ظل تعثر بعض الإجراءات الحكومية في دول مجلس التعاون فيما يخص فرض نسب للتوطين في القطاع الخاص بشكل عام.

وعن عدم قدرة المرأة الخليجية العاملة على التوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة قالت: "تطلب بعض الوظائف جهداً مضاعفاً من المرأة ووقتاً أكبر من غيرها من الوظائف مما يترتب عليه في بعض الحالات عدم قدرة المرأة العاملة على التوفيق بين دورها الوظيفي ودورها الأسري، وبالتالي تكون في وضع الاختيار إما بين استقرارها الوظيفي أو الأسري، وغالبا ما تكون الأسرة هي الأكثر

اختياراً .

وأضافت: "يؤدي التغيير المستمر في المهارات التي يتطلبها أداء بعض الوظائف الفنية والتخصصية إلى ضرورة تكيف المرأة العاملة مع هذه المهارات، والذي يتناسب طردياً مع ثقة المرأة بذاتها ورغبتها في التطوير. كما تلعب العوامل الخارجية دوراً سلبياً في تقليل دافعية المرأة نحو انخراطها في المجالين الاستثماري والصناعي كالأجراءات الروتينية الإدارية المعقدة اللازمة لاستصدار تراخيص الأنشطة الاستثمارية والصناعية المختلفة.

## الجلسة الخامسة:

### ورقة السيدة خيرية لاغا

عضو البرلمان التونسي وممثلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

"دور المنظمات النسائية في دعم النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار"

ناقشت الجلسة الخامسة مشكلات وآفاق التفاعل المشترك بين المنظمات النسائية والنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار، مع طرح الحلول المقترحة لدعم آليات التفاعل المشترك بين هذه الجهات، وآليات تعزيز التعاون بينها. وقالت السيدة خيرية لاغا عضو البرلمان التونسي وممثلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، في ورقة لها خلال الجلسة الخامسة التي عقدت تحت عنوان "دور المنظمات النسائية (منظمات المجتمع المدني) في دعم النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار" إنه في إطار المساهمة في تطوير منظور جديد للمرأة العربية، ينبغي العمل على دفع مساهمة المرأة العربية في الحركة الاقتصادية والسياسية بشكل خاص من خلال تمكينها من شروط المشاركة السياسية الفاعلة في مختلف مستويات اتخاذ القرار. ودعت لاغا المرأة البرلمانية الى تكثيف اهتمامها بقضايا المشاركة في صنع القرار والى العمل الميداني على مستوى الجهات والأقطار في اتجاه تشجيع المرأة على الارتقاء في مدارج العلم والمساهمة في الحياة المجتمعية باعتبارها قاطرة يمكن من خلالها أن تمكن المرأة العربية من المؤهلات الضرورية للاضطلاع بمسؤوليات عليا في مختلف مؤسسات الدولة. ودعت لاغا في كلمتها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر CAWTAR) إلى مزيد من توثيق علاقات التعاون مع الحكومات العربية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بهدف ترسيخ الحقوق السياسية للمرأة العربية وتطوير صيغ مشاركتها في اتخاذ القرار وتكثيف حضورها في الهياكل السياسية والمواقع القيادية. مؤكدة أنه يمكننا التعاون جميعاً

لنشجع المرأة على الإقبال على النشاط السياسي وعلى الترشح لعضوية البرلمانات، لما يوفره ذلك من فرصة لتصحيح الوضع القائم وإثراء العمل البرلماني بخلاصات أعمال المركز، ويمكن أن يتم لهذا الغرض التفكير في بلورة برامج مشتركة لتنظيم الندوات والملتقيات والبحوث، ودعم الاتصال والتعاون والعمل المشترك بين المركز والنساء البرلمانيات. وأوضحت أن من شأن هذا التعاون كذلك أن يعزز قدرة الحكومات على تحليل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وضع السياسات المناسبة التي تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي، في إطار سياسات تنمية متضامنة ومتكافئة. ومن جانبها قالت السيدة مارجريت مينساه ويليامز (عضو البرلمان) ونائب رئيس المجلس الوطني في ناميبيا إنه على الرغم من السياسات النشطة للمساواة بين الجنسين. وبالرغم من أن النساء في البلدان الصناعية قد تكون على قدم المساواة مع الرجل من حيث المؤهلات التعليمية والمهنية، إلا أنه في أنحاء متعددة من العالم لا تزال المرأة محرومة، كما أن التمييز بين المرأة والرجل في أغلب مراكز صنع القرار مازال موجودا. وأضافت إن المساواة في مشاركة النساء والرجال في صنع القرار توفر توازنا يعكس بدقة تركيبة المجتمع وهو هام جدا لتعزيز الديمقراطية البرلمانية. معربة عن اعتقادها بأن توثيق علاقة العمل بين النساء البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساعد على تحسين هذا الوضع، خاصة أن العلاقة بين السلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني ما تزال "متواضعة"، في الوقت الذي تحتاج البرلمانيات إلى منظمات المجتمع المدني للمساعدة في مساعيها لتعزيز الديمقراطية البرلمانية. وقالت ويليامز إن المجتمع المدني هو جزء لا يتجزأ من الحوكمة في الإدارة البرلمانية. حيث إن من مهام منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى المصالح غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. والمجتمع المدني هو أيضا الضامن لمصلحة أولئك الذين لا تستطيع الحكومة الوصول إليهم بسبب الظروف غير المتوقعة، كما أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون لها تأثير في مجال التوعية، وكذلك الضغط من أجل التغيير، أو أن تشرع في وضع خطط عملية لمعالجة الديمقراطية البرلمانية. وأضافت أنه يمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل بفعالية مع التجمع النسائي البرلماني بشأن القضايا الوطنية التي تؤثر على المرأة، وقد أجريت في الآونة الأخيرة العديد من برامج التوعية لتشمل جميع مناطق ناميبيا وتهدف إلى تحقيق فعالية القوانين التي تحمي حقوق المرأة والطفل. مؤكدة أن مشاركة المواطنين أمر ضروري من أجل الديمقراطية، كما أن تعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانيات أمر هام للتأثير على التغيير السريع في الاتجاهات والتفكير العقلاني، فضلا عن تسهيل نشر السلوك الديمقراطي في المجتمع.

## النائب لطيفة القعود وعضو مجلس الشورى دلال الزايد عضوات اللجنة التحضيرية:

رشح وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر الإقليمي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون كلا من النائب لطيفة القعود عضو لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب، وسعادة العضو دلال الزايد رئيس لجنة المرأة والطفل عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى لتمثيل الوفد لعضوية اللجنة التحضيرية التي تستمر أعمالها لمدة ستة أشهر بهدف الإعداد للائحة الداخلية وتنظيم اجتماعات الهيئة السنوية، وآليات عملها، والإجراءات الأخرى المتعلقة بإنشائها.

### على هامش أعمال المؤتمر:

- دعوة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لحضور حفل العشاء على شرف الوفود لمشاركة في المؤتمر:

حضر وفد الشعبة البرلمانية على هامش أعمال المؤتمر حفل العشاء الذي أقامته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك راعية المؤتمر، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة الاتحاد النسائي العام على شرف الوفود المشاركة في المؤتمر.

- دعوة عشاء معالي السيد عبد العزيز عبد الله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي: حضر الوفد حفل العشاء الذي أقامه معالي السيد عبد العزيز عبد الله الغرير رئيس المجلس الاتحادي على شرف الوفود المشاركة في المؤتمر، حيث الحفل سعادة سفير المملكة في أبوظبي

### - زيارة المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي:

زار وفد الشعبة البرلمانية عصر يوم الخميس (الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧) المجلس الوطني الاتحادي، حيث تجول الوفد في معرض الصور والهدايا التذكارية والقاعة الرئيسية لاجتماعات المجلس "قاعة زايد" حيث استمع الوفد إلى شرح مفصل عن طبيعة عمل المجلس ونشاطاته الداخلية والخارجية وآليات انعقاد جلساته ومهامه وتم تقديم عرض الكتروني تناول الموقع الإلكتروني الذي أنشأه المجلس بمناسبة انعقاد المؤتمر بهدف خدمة الباحثين والمهتمين والإعلاميين.



أكد المؤتمر في ختام أعماله على أن تحقيق الديمقراطية يقتضي الشراكة الحقيقية بين النساء والرجال لإدارة شؤون المجتمع في ظل المساواة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والتأكيد على أهمية تعزيز ثقة المرأة في نفسها وقدراتها وقدرات زميلتها المرأة، ودعوتها لممارسة حقوقها السياسية الواردة في الدساتير والأنظمة الأساسية لدول المجلس.

وأشارت المشاركات إلى ضرورة دعم المنظمات غير الحكومية للدور السياسي للمرأة من خلال نشر الثقافة والتوعية السياسية، والقيام ببرامج تدريبية ومساندتهن في العملية الانتخابية، وأثناء ممارستهن أدوارهن البرلمانية، وأي أطر أخرى تمكن المرأة سياسياً.

وفي شأن محور المرأة في البرلمان أكد المؤتمر على أهمية زيادة أعداد النساء البرلمانيات، وكذلك الاهتمام بالتأثير النوعي للمرأة في البرلمان وضرورة أن تكون هناك شراكة بين الرجل والمرأة في البرلمان، بما يضمن وصول المرأة للمناصب القيادية في داخل البرلمان، وأهمية استثمار المرأة لاختصاصات البرلمان التشريعية والرقابية لخدمة قضاياها، وتعزيز تقدير النواب للدور الذي تضطلع به زميلاتهم النائبات .

وناقشت المشاركات العديد من آليات العمل التي تدعم عملهن في داخل البرلمان من بينها نشر المعرفة والثقافة البرلمانية لكل من المرأة والرجل، وتمكين المرأة من المشاركة في المناقشات البرلمانية، وتدريبهن على الإعداد البرلماني خاصة فيما يتعلق بالمعرفة القانونية.

كما أكدت المشاركات على أهمية إنشاء شبكة معلومات بين النساء البرلمانيات، والنساء في مراكز صنع القرار لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اتفقت المشاركات على أن تمكين النساء في البرلمانات يعد أهم من الأهداف الأساسية للتمكين والتي يجب العمل على تحقيقها خلال السنوات المقبلة، ودعت المشاركات إلى أهمية بناء خطط عمل في هذا الشأن.

وفي إطار المناقشات التي دارت حول دور المنظمات النسائية " منظمات المجتمع المدني " في دعم النساء البرلمانيات، والنساء في مراكز صنع القرار أكدت المشاركات على أهمية إنشاء أطر وآليات أوثق للتعاون بينهما، وأهمية اضطلاع منظمات المجتمع المدني بنشر القيم الديمقراطية ، والمساواة بين أفراد المجتمع، والتركيز على قضايا المرأة والأسرة والطفل، وتشجيع انخراط البرلمانيين في عضوية وأنشطة منظمات المجتمع المدني لدعم أدائهن داخل البرلمان، وضرورة تبادل الخبرات والمعرفة بين النساء البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني .

كما اعتبرت المشاركات أن الإعلام شريك أساسي في برامج تنمية ونهوض المرأة، ودعت وسائل الإعلام إلى تبني الحملات الإيجابية التي تدعم حقوق المرأة، كما أكدت على أن مفهوم تمكين المرأة الخليجية إعلامياً لا بد وأن ينبع من المرجعية الثقافية لدول المجلس ولا يتعارض معها.

وفي إطار مناقشة المشاركات لمحور "التحديات التي تواجه المرأة الخليجية" فقد تم التركيز على دراسة هذه التحديات في ثلاثة مجالات هي: الحقوق السياسية، التعليم، وفرص العمل المتكافئة مع الرجل، وقد نخلص المؤتمر إلى أن أهم التحديات التي تواجه المرأة في هذه المجالات هي :- القيم الثقافية والاجتماعية المغلوطة، وثقة المرأة بذاتها، وتفعيل تطبيق التشريعات .

كما أكدت المشاركات على أهمية العلاقة بين عناصر التنمية البشرية المستدامة، وتوفير الفرص الوظيفية للمرأة، وضرورة تمكين المرأة تعليمياً وإكسابها مهارات ومعارف العولمة بتطبيقاتها المختلفة والإشارة إلى أهمية التأثير النوعي للمرأة في المناصب الحكومية والقيادية التي تتولاها، مع التأكيد على دور المؤسسات التعليمية كأداة للتنشئة السياسية والتثقيف القانوني.

ودعت المشاركات إلى إنشاء لجنة متابعة للمؤتمر تكون مهمتها رصد ودعم نتائج أعمال المؤتمر، وإنشاء شبكة إلكترونية لتبادل المعلومات والخبرات، وإعداد تقرير من المجلس الوطني الاتحادي والإتحاد البرلماني الدولي حول خلاصة ونتائج أعمال هذا المؤتمر وأن يتولى الإتحاد البرلماني الدولي إبلاغ هذا التقرير للبرلمانات الوطنية، والمؤسسات البرلمانية الأخرى، وعرض نتائج اجتماع النساء البرلمانيات القادم أثناء أعمال مؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي رقم ١١٨ في إبريل ٢٠٠٨م في كيب تاون، كما أكدت على أهمية انعقاد المؤتمر الثالث عام ٢٠٠٨م في دولة خليجية .

كما وافقت المشاركات على إصدار إعلان أبو ظبي (المرفق)، واعتباره وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر.

### إعلان أبو ظبي:

أصدر المؤتمر في ختام أعماله "إعلان أبو ظبي" حيث اعتبر وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر، ودعا البيان إلى تشكيل هيئة للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً بأنهم سوف يقفون دائماً مع الجهود الرامية للرقى بالمرأة العربية، لافتين في الوقت نفسه إلى أن هذه الهيئة في حال تشكيلها سوف تسهم في تبادل الخبرات والدروس المستفادة ومناقشة مشكلات المرأة الخليجية العامة، واقتراح حلولها ورصد وتحليل التقدم والإنجازات في مجال حقوق

وتمكين المرأة الخليجية، والعمل على تطوير الأداء البرلماني للنساء البرلمانيات وأداء النساء في مراكز صنع القرار.

وقد ذكر البيان الخطوط العريضة التي سيتم على أساسها تشكيل الهيئة، وذلك من خلال تشكيل لجنة تحضيرية من النساء المشاركات في أعمال المؤتمر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف الإعداد لللائحة الهيئة وتنظيم اجتماعاتها السنوية، وآليات عملها، والإجراءات الأخرى المتعلقة بإنشائها على أن تنتهي اللجنة من أعمالها خلال ستة أشهر.

ودعا البيان الختامي لأعمال المؤتمر البرلمانات المشاركة إلى إنشاء لجان دائمة للمرأة في البرلمان ومجالس الشورى على غرار اللجنة التي شكلها مجلس الشورى في مملكة البحرين للمرأة والطفل بهدف دراسة ومراجعة التشريعات النافذة ذات الصلة بالمرأة ومدى اتساقها مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها إضافة إلى دراسة كل ما يحال إليها من مشروعات بقوانين ذات علاقة بالمرأة لترفع اقتراحاتها ورأيها إلى جميع لجان المجلس. إلى جانب متابعتها للتوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية التي تحض على تشكيل مثل هذه اللجان في برلمانات العالم المختلفة.

ودعا البيان إلى إنشاء مركز إقليمي للدراسات النسائية لدول مجلس التعاون الخليجي يعنى برصد وفحص ودراسة مسيرة المرأة الخليجية، وتطورات تمكينها واقتراح البدائل والخيارات العملية لمواجهة التحديات، وتحليل البيانات والإحصائيات الضرورية عن المرأة في مختلف المجالات، وسيكون هذا المركز بمثابة "بيت الخبرة العلمي" للمؤسسات الأسرية، والمنظمات النسائية، والنساء البرلمانيات في دول مجلس التعاون الخليجي وسيكون مقره بحسب البيان دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. وأكد البيان على ضرورة التنسيق والتعاون بين مؤسسات المرأة والأسرة العليا لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف إعداد استراتيجيات عمل مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض والارتقاء بالمرأة الخليجية من خلال آلية محددة.

